البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي
لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ مع دولة الكويت
(٢٨ يناير ٢٠١٩)
ترجمـــــة مختصرة

أعدّت بعثة صندوق النقد الدولي بيانًا ختاميًا بعد زيارتها لدولة الكويت خلال الفترة ٨– ٢١ يناير ٢٠١٩ يتضمّن الاستنتاجات الأولية لتقرير سيُعَد في وقتٍ لاحق لمناقشته من قِبَل المجلس التنفيذي للصندوق في إطار المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام ٢٠١٨ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق[١]. ويتناول البيان الختامي ثلاثة محاور رئيسية، تشمل التطورات المالية الكلية الراهنة في دولة الكويت، وتوقّعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات، ومناقشة السياسات، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

أولًا – تطورات المالية الكلية الراهنة

١) **ساهمت أسعار النفط المرتفعة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ في تحسّن معدل النمو ورصيد الحساب الجاري،** وتُشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي قد حقق نموًا بنسبة ١,٢% في عام ٢٠١٨، وتسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بسبب تحسّن الثقة وبعض التحفيز المالي إلى نحو ٢,٥%. وسجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا يُقدَّر بنحو ١٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، مقارنةً بنحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط. كما تراجع معدل التضخم السنوي إلى مستوى منخفض بلغ ٠,٧% في عام ٢٠١٨ بسبب انخفاض إيجارات المساكن وتراجع أسعار المواد الغذائية عالميًا، وقوة سعر صرف الدينار الكويتي

---

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسئولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرًا يُشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

٢) **بالرغم من تحسّن وضع المالية العامة لدولة الكويت، إلاّ أن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة.** ساعدت الإيرادات العامة من النفط والاستثمارات الحكومية على تحسين رصيد الموازنة العامة (بحساب دخل الاستثمارات الحكومية، واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) ليشهد فائض يُقدر بنحو ٨% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧، ومن المتوقع أن يبلغ الفائض نحو ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/١٨. ومع ذلك، فإن فجوة الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة (باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية، ومخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) لاتزال كبيرة وتعادل نحو ١٢,٥٪ من الناتج المحلي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧. كما أدى تأخير إصدار قانون الدين العام الجديد إلى الحد من قدرة الحكومة على إصدار الدين منذ أكتوبر ٢٠١٧. ونتيجةً لذلك، اعتمدت الحكومة على السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لسد الاحتياجات التمويلية، بما في ذلك دفع استحقاقات الديون المصدرة.

٣) **تعافي الائتمان بعد بداية بطيئة في عام ٢٠١٨.** استخدم بنك الكويت المركزي بحرفية عالية مختلف أدوات السياسة النقدية للحفاظ على جاذبية الدينار ودعم الإقراض الموجه للاقتصاد، وذلك عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. فعلى سبيل المثال، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء "الريبو" عدة مرات، لكن حافظ على سعر الخصم عند ٣%. وعلى صعيد محفظة القروض، فقد حققت التسهيلات الائتمانية نموًا بنسبة ٣% على أساس سنوي في نوفمبر ٢٠١٨، بدعم من القروض للأسر وقطاع النفط. وبالرغم من أن سداد الدين الحكومي في عام ٢٠١٨ قد أدى إلى سيولة وفيرة بالدينار الكويتي، إلا أن بعض البنوك قامت برفع مستويات التمويل في الأسواق الدولية لتعزيز حيازتها من العملة الأجنبية.

٤) **بقاء القطاع المصرفي متينًا.** حققت البنوك معدلات رسملة مرتفعة وصلت إلى نحو ١٨%، وارتفاع العائد على الأصول إلى نحو ١,٣% في سبتمبر ٢٠١٨. إضافةً إلى ذلك، تحسنت جودة الأصول

مع انخفاض تاريخي في معدل صافي القروض غير المنتظمة (NPL's) بعد خصم المخصصات المحددة حيث بلغت نحو ١,٤% من إجمالي محفظة القروض.

٥) **بداية التعافي في سوق العقار، وتفوق أداء بورصة الكويت على أقرانها في المنطقة.** أشارت البعثة إلى انتعاش المبيعات الشهرية للعقار الاستثماري والسكني منذ منتصف عام ٢٠١٨، وتفوق أداء الأسهم المدرجة في بورصة الكويت على الأسواق الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما نمت قيمتها السوقية، خصوصًا بعد الإعلان عن إدراج الكويت ضمن مؤشر فوتسي رسل للأسواق الناشئة (FTSE Russell Emerging Market Index) في مارس ٢٠١٨.

ثانيًا– توقعات المالية العامة والمالية الكلية والمخاطر

٦) **من المتوقع أن تكون آفاق المالية العامة الكلية المتوسطة الأجل مواتية بوجهٍ عام، بعد تحسنها الطفيف بالمقارنة مع العام الماضي.**

- **تتوقع البعثة أن تتعزز معدلات النمو في المستقبل،** حيث افترضت بأن تتراوح أسعار النفط عند نحو ٥٧ دولارًا للبرميل خلال السنوات ٢٠١٩–٢٠٢٠، لترتفع لاحقًا إلى نحو ٦٠ دولارًا للبرميل على المدى المتوسط. وبالتزامن مع تسارع تنفيذ المشاريع الرأسمالية، فمن المتوقع أن يتحسن نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية إلى نحو ٣,٥% في عام ٢٠٢٠. وترى البعثة بأن قرار خفض الإنتاج الأخير لمنظمة الأقطار المصدّرة للنفط "أوبك" سوف يؤدي إلى استقرار في نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي عند نحو ٢٪ في عام ٢٠١٩، وقد يرتفع إلى نحو ٢,٥% في عام ٢٠٢٠ نظرًا لفائض القدرة المتاحة للإنتاج. كذلك، من المتوقع بأن يرتفع معدل التضخم السنوي إلى نحو ٢,٥% خلال السنوات ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ على غرار تراجع العوامل الانكماشية في عام ٢٠١٨.

- **من المتوقع أن يتحسن وضع المالية العامة الأساسي بشكل تدريجي على المدى المتوسط.** يفترض السيناريو الأساسي فرض الضرائب على التبغ والمشروبات السكرية في السنة المالية

٢٠٢١/٢٠، وضريبة القيمة المضافة (VAT) في السنة المالية ٢٠٢٢/٢١، وزيادة محدودة في رسوم الخدمات الحكومية، وتطبيق مُشدد لقواعد التحويلات. ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن يشهد وضع المالية العامة الأساسي (رصيد المالية العامة غير النفطي باستثناء دخل الاستثمارات الحكومية) تحسن بمقدار ١٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحلول السنة المالية ٢٠٢٥/٢٤. ومع ذلك، فإن الوضع الكلي للمالية العامة سيتدهور بما يعادل نحو ٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، وذلك يعكس بشكل رئيسي الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية في عام ٢٠١٩.

- **يبقى إجمالي الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كبيرًا.** وبموجب السيناريو الأساسي، فإن الموازنة العامة (باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية، ومخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) ستُسجل عجزًا ماليًا سنويًا بالمتوسط بنحو ١٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى المتوسط، وينتج عن تلك العجوزات احتياجات تمويلية بقيمة إجمالية تبلغ نحو ١٢٧ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الست المقبلة. ويفترض السيناريو الأساسي بأن يوافق مجلس الأمة على القانون الجديد للدين العام، وبما يسمح باستئناف عمليات الاقتراض في السنة المالية ٢٠٢٠/١٩. وفي حال تأخر الموافقة على ذلك القانون، فلن يبقى أمام الحكومة خيار سوى الاعتماد على تمويل عجز الموازنة من خلال صندوق الاحتياطي العام، وستكون هناك حاجة إلى مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة للحد من الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

- **من المتوقع أن يتسارع نمو الائتمان المصرفي.** تُرجّح البعثة ارتفاع نمو الائتمان المصرفي المدعوم بوفرة سيولة القطاع المصرفي ورفع سقوف الائتمان على القروض الشخصية، متزامنًا ذلك مع انتعاش معدل النمو، وتنفيذ المشاريع الرأسمالية.

٧) **يُعتبَر الانخفاض المستمر في أسعار النفط والتأخير في الإصلاحات من المصادر الرئيسية للمخاطر.** يمكن أن تنخفض أسعار النفط في حال ازدياد التوترات التجارية وضعف وتيرة النمو العالمي، وسيترتب على الانخفاض المستمر في أسعار النفط أوضاع مالية عامة غير مواتية من ضمنها وجود عجز مزدوج، واحتياجات تمويلية كبيرة، وتشديد البيئة الائتمانية مع تدهور جودة

الأصول. ومن المتوقع أن يؤدي التأخير في إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية في إبطاء النمو وزيادة العجز المالي، وذلك في الوقت الذي ستكون فيه البيئة العالمية أكثر تحديًا والظروف المالية أكثر تشددًا. وفي حال تراجع نزعة المستثمرين للتعرض للمخاطر المرتبطة بدولة الكويت في ظل هذه الظروف، قد تواجه الحكومة والبنوك ارتفاع تكاليف التمويل ومخاطر إعادة التمويل. وفي حالة تحقق أي من هذه المخاطر، يمكن لدولة الكويت أن تسحب من أصولها المالية الكبيرة لتلبية احتياجاتها التمويلية مع تخفيف الأثر على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. كما يُعتبَر كلٌ من تصاعد التوترات الأمنية وتحديات البيئة الجيوسياسية في المنطقة مصدرًا إضافيًا للمخاطر التي يمكن أن تُثبّط من الثقة والاستثمار والنمو.

ثالثًا – مناقشة السياسات

أ– تعزيز استدامة المالية العامة والاقتصاد الكلي على المدى الطويل

٨) تدعم البعثة جهود السلطات لتعزيز حسابات المالية العامة

- **تقليل الإنفاق الحكومي مع تقليل أوجه القصور**. اتخذت السلطات خطوات أولية لخفض الإنفاق الجاري عن طريق الترشيد في بعض علاوات التوظيف والحد من دعومات الطاقة والمياه. وأشارت البعثة إلى أنه لمواجهة المعارضة المتزايدة للإصلاحات، حددت الحكومة قائمة من التدابير لتبسيط تنفيذها للحصول على المزيد من القبول الاجتماعي.

- **زيادة الإيرادات غير النفطية**. تشجع البعثة الحكومة على مضاعفة جهودها الحصول على دعم مجلس الأمة على فرض ضرائب على التبغ والمشروبات السكرية وضريبة القيمة المضافة، حيث طبّقتها كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وأشارت البعثة إلى أن ضريبة القيمة المضافة سيكون لها تأثير معاكس معتدل ومؤقت على النمو والتضخم، ولكن من شأنها تحقيق إيرادات مستدامة ورفع مستوى الإدارة الضريبية والمساهمة في صناعة سياسات أكثر واقعية. ونظرًا للتأخير في إقرار ضريبة القيمة المضافة، قامت الحكومة

بتحديد وسائل بديلة لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتشمل: (١) إعادة تسعير الخدمات الحكومية، (٢) فرض العقوبات على الشركات غير الملتزمة بنسب التكويت، و(٣) تعزيز تحصيل الإيرادات العامة بما في ذلك الخدمات العامة.

٩) **تحتاج الكويت إلى إصلاحات أعمق لتأمين مدخرات كافية للأجيال القادمة.** وأكّدت البعثة على الحاجة إلى المزيد من الجهود الطموحة لجعل الموازنة العامة أقرب إلى المستويات التي تتسق مع اعتبارات الإنصاف بين الأجيال، وتُقدَّر تلك الفجوة بنحو ١٣,٥% من الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٤. ولذلك هناك حاجة لمزيد من الإصلاحات لتقليص هذه الفجوة لضبط أوضاع المالية العامة، وتقليل الاحتياجات التمويلية، والمحافظة على المصدات المالية.

١٠) **ترى البعثة أن هناك مجالاً لبناء توافق في الآراء حول مالية أكثر طموحًا.** فمثل هذه الحزمة من الإصلاحات من شأنها دعم ضبط أوضاع المالية العامة التدريجي، والبناء على المساهمات من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإدخال تدابير تعويضية هادفة لحماية الفئات الأضعف في المجتمع، وتعزيز الإنفاق على البنية التحتية المعززة للنمو. وللحصول على دعم واسع، فإن الحزمة يجب أن تكون مصحوبة بإصلاحات لتعزيز القطاع الخاص النابض بالحياة الذي يخلق فرص عمل للكويتيين، وسوف تحتاج أيضًا إلى الحد من عدم الكفاءة وتحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. كما أشارت البعثة إلى أهمية القيام بحملة توعوية قوية بشأن فوائد الإصلاحات المالية.

١١) **وتحقيقًا لهذه الغاية، تقترح البعثة مسارًا لسد فجوة الادخار بين الأجيال خلال العقد المقبل.** وسيتطلب ذلك تدابير إضافية لمعالجة جمود الإنفاق الجاري وزيادة الإيرادات غير النفطية مع تنشيط الإنفاق الرأسمالي. وأشارت البعثة إلى أن معظم الإصلاحات المالية سوف تأتي من الإنفاق العام والتي من شأنها أن تنخفض إلى نحو ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٤.

- **تقليص فاتورة الأجور العامة.** تتفق السلطات الكويتية على أن إصلاح فاتورة الأجور العامة الكبيرة (تُشكّل نحو ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي) تُعتَبَر عنصرًا أساسيًا في إصلاح المالية العامة للدولة والنظر في خيارات الإصلاح.

- **التخلص التدريجي من الدعومات المقدَّمة للمياه والكهرباء والطاقة والتحويلات إلى المؤسسات العامة.** وأشارت البعثة إلى أنه وبالرغم من الإصلاحات السابقة (التي بلغت نحو ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلاّ أن فاتورة دعم الوقود والخدمات العامة لا تزال كبيرة.

- **توسيع نطاق تغطية ضريبة الأرباح وتقديم ضريبة على السلع الكمالية.** أشارت البعثة إلى أن تطبيق ضريبة الأرباح على جميع الشركات العاملة في دولة الكويت من شأنه أن يزيد الإيرادات غير النفطية، وسوف تساهم ضريبة الإنتاج على السلع الكمالية في زيادة مزيج الإصلاحات المتوازنة اجتماعيًا. وأشارت إلى أن ضريبة الدخل الشخصية على الأفراد ذوي الدخل المرتفع قد تكون بديل لتنويع الإيرادات غير النفطية.

- **إعادة التوازن من خلال الاتجاه نحو الإنفاق الرأسمالي مع تحسين التنفيذ.** أشارت البعثة إلى أن زيادة قيمة وفعالية الإنفاق الرأسمالي أمر ضروري لإغلاق فجوات البنية التحتية مع نظرائها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورفع إمكانيات النمو على المدى الطويل. وينبغي استكمال ذلك بإصلاحات إدارية للاستثمار العام لتحسين تخطيط المشروع واختياره وتنفيذه.

١٢) تتفق **السلطات الكويتية مع البعثة على الحاجة إلى المزيد من تعزيز حوكمة المالية العامة.** فمعالجة أوجه القصور في المشتريات العامة، وكفاءة الإنفاق، والشفافية المالية من شأنها أن تساعد على تقليص الهدر، وتعزيز المساءلة، والحد من مواطن الضعف لدولة الكويت في مجال الفساد. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن البعثة ترحّب باستراتيجية مكافحة الفساد والجهود الرامية إلى تعزيز الاستقلال التشغيلي وقدرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

١٣) **من شأن وجود إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة أن يُعزز مصداقية السياسة المالية وضمان مكاسب دائمة من الإصلاحات المالية.** أشارت البعثة إلى تَبنّي وزارة المالية في عام

٢٠١٧ سقوف للإنفاق العام لمدة ٣ سنوات ساهمت في وضع أفق للتخطيط للموازنات السنوية وساعدت في احتواء الإنفاق العام. وفي هذا السياق، فإن البعثة تؤكد على أهمية إعادة طرح مثل هذه السقوف، بما في ذلك ربط سقوف الإنفاق العام بالهدف الشامل لسياسة المالية العامة طويلة الأجل (على سبيل المثال، تحقيق اعتبارات الإنصاف بين الأجيال) ووضع مسار ثابت لتحقيق هدف وسيط من شأنه المساعدة في فصل الإنفاق العام عن تقلّبات الإيرادات النفطية. ولمزيد من تحسين إطار المالية العامة، توصي البعثة بتعزيز نهج إعداد الميزانية من أعلى إلى أسفل وآليات ضبط الإنفاق العام. وينبغي عند التخطيط متوسط الأجل للموازنة العامة أيضًا أن يؤخذ في الاعتبار المخاطر المالية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن المعاشات العامة، والشركات المملوكة للدولة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن المهم كذلك تطوير إطار للالتزامات الطارئة.

١٤) **تدعم البعثة خطوات الحكومة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لإدارة الدين العام وتطوير سوق رأس المال.** وإن الموافقة على القانون الجديد للدين العام من شأنه أن يسمح للحكومة لاستئناف الاقتراض المحلي، مما يساعد على امتصاص السيولة الهيكلية الفائضة. وأشارت البعثة إلى أن الزيادة التدريجية للسندات من شأنه أن يساعد على بناء منحنى العائد على المدى الطويل بالدينار (long-term yield curve in dinars)، في حين أن إصدار صكوك سيادية من شأنه توسيع قاعدة المستثمرين. ورحّبت البعثة بإنشاء لجنة لإدارة الأصول والخصوم بين وزارة المالية وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية.

١٥) **تبقى سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة "غير معلنة" من العملات سياسة ملائمة،** وقد قدمت دعامة فعّالة للاستقرار النقدي. وأشارت البعثة إلى أن بنك الكويت المركزي يلتزم بالكامل بنظام سعر الصرف المطبّق ويستخدم مختلف أدوات السياسة النقدية للمحافظة على جاذبية الدينار. ويشير تقييم القطاع الخارجي للبعثة إلى وجود فجوة معتدلة في الحساب الجاري، يغلق معظمها عن طريق زيادة المدخرات المالية على النحو الموصى به على المدى المتوسط. وأشارت البعثة إلى أنه على المدى الطويل، ومع زيادة تنويع الاقتصاد، فإن منافع زيادة مرونة سعر الصرف قد تزداد.

١٦) **إن تعزيز النظام الإحصائي من حيث تغطيته وجودته وتوقيته أمرًا ضروريًا لصنع السياسات الرسمية.** وتحقيقًا لهذه الغاية، شجّعت البعثة زيادة الدعم للإدارة المركزية للإحصاء بما في ذلك بناء القدرات الفنية، وتعزيز ترتيبات توفير البيانات.

ب– حماية الاستقرار المالي

١٧) **ساعد الإشراف والتنظيم الحصيف لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي.** تعمل البنوك وفقًا لضوابط بازل (٣) لرأس المال والسيولة والرفع المالي، وتم الانتقال إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في يناير ٢٠١٩ مع تأثير ضئيل على البنوك الكويتية بفضل توفّر مخصصات احترازية مرتفعة للقروض. وأشارت البعثة إلى أن برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الأخير أظهر تمتع البنوك بالمرونة تجاه سيناريوهات اختبار الضغط المختلفة، بما في ذلك الصدمات الممتدة للائتمان والسيولة والسوق. وتنبع نقاط الضعف الرئيسية من التركّزات المرتفعة للقروض على المقترضين الأفراد، والمودعين الكبار، والانكشافات الائتمانية المشتركة (لا سيّما على قطاع العقار) والترابط بين النظام المالي. كما رحّبت البعثة بما يقوم به بنك الكويت المركزي من معايرة مستمرة للأدوات التحوطية الكلية من أجل تحقيق التوازن الدقيق بين الاستقرار المالي ونمو الائتمان وخططه لتحسين أساليب اختبارات الضغط ومؤشرات الإنذار المبكر. ومع قيام البنوك بتعزيز أطر عملها لتقييم مخاطر الائتمان لقطاعات أوسع من الاقتصاد، فإن التخفيف التدريجي لسقوف أسعار الفائدة سيسمح لها بتقدير تلك المخاطر بشكلٍ أفضل وتوسيع الإقراض لقطاعات جديدة في السوق.

١٨) **يمكن تحقيق المزيد من التحسين لنظام الإشراف القوي في بعض المجالات المعينة.** يقوم بنك الكويت المركزي بتحديث إطاره الإشرافي على أساس مستمر لتبني أفضل الممارسات الدولية، كما أشارت البعثة إلى أن الأسلوب الإشرافي للبنك المركزي ملائم. ويمكن أن تشمل التحسينات الإضافية دمج أفضل للإشراف الميداني والمكتبي، وتعزيز إطار الإشراف الموحّد، وتعزيز الإشراف عبر الحدود. ولتقليل مخاطر عدم الاتساق في تفسير الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، اقترحت

السلطات الكويتية مشروع تعديلات لقانون بنك الكويت المركزي لإنشاء المجلس المركزي للرقابة الشرعية في البنك المركزي. والقيام بتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تحسين التنسيق بين بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالي (Financial Intelligence Unit) والهيئة العامة لمكافحة الفساد (Anticorruption Authority-ACA).

١٩) **يقوم بنك الكويت المركزي بتطوير خيارات لتعزيز الرقابة على المخاطر النظامية وأطر إدارة الأزمات.** وتماشيًا مع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) التي قدمت تعديلات مقترحة بحيث يُكلف بنك الكويت المركزي بتفويض صريح بشأن الاستقرار المالي، وإنشاء مجلس الاستقرار المالي وآلية تنسيق رسمية بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة. وأشارت البعثة إلى أنه يجب أن تركز الإصلاحات أيضًا على تعزيز إطار الإجراءات التصحيحية القائمة، وإنشاء نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك، والتخطيط لاسترداد الأموال، وإصلاح الضمان الشامل الحالي للودائع. كما أن التقدم في هذه المجالات من شأنه أن يعزز الانضباط في السوق، والسماح بنظام منسّق لتسوية أوضاع البنوك في حالة فشل البنك، والمساعدة في حماية الموارد المالية.

٢٠) **توافر بيئة للسيولة الوفيرة يُعتبَر فرصة لتعزيز إطار إدارة السيولة.** وللتوقع على نحو أفضل للضغوط على نطاق النظام، فإن بنك الكويت المركزي يقوم حاليًا بمراجعة إطار التنبؤ الخاص به بهدف تحسين دقته وتوسيع نطاق تقييمه لظروف السيولة في الأجل غير القصير. وأشارت البعثة إلى أن ترتيبات تبادل المعلومات بين بنك الكويت المركزي والجهات ذات الصلة أمر ضروري في هذا الصدد. وأشارت البعثة إلى أن التخفيض التدريجي للسيولة الوفيرة الحالية في النظام ستخلق حاجة إلى تحفيز البنوك لإدارة ميزانياتها العمومية بشكلٍ فعّال وتوفّر الدافع لتطوير سوق ما بين البنوك، والمساهمة في تخصيص أكثر كفاءة للسيولة. وهذا من شأنه أن يقلل من اعتماد البنوك على بنك الكويت المركزي كملجأ أول في حال حدوث احتياجات غير طارئة للسيولة، وهو دور يقوم به عادةً أسواق النقد أو السندات.

جـ – النمو الذي يقوده القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي

٢١) **إن القطاع الخاص النابض بالنشاط هو الحل الوحيد المستدام لخلق وظائف كافية لعدد كبير من الشباب الكويتي سيدخلون سوق العمل.** أشارت البعثة إلى أنه مع بيئة الموازنة العامة المقيدة تزيد الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية لخلق حوافز لريادة الأعمال وتشجيع الإنتاجية والتنافسية وتشجيع المبادرة الخاصة.

٢٢) **تحسين بيئة الأعمال شرطًا مسبقًا لنشوء ديناميكية القطاع الخاص.** حيث تُشجع البعثة التقدم المحرز في تبسيط التسجيل والترخيص في الآونة الأخيرة، بما في ذلك تحويل الإجراءات الإدارية إلى تعاملات إلكترونية، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، والقضاء على اللوائح المفرطة، وتخفيف عبء وتكلفة التجارة عبر الحدود، وتعزيز المنافسة في السوق، وتخفيف القيود على الملكية الأجنبية سيكون العامل الرئيسي لجهود الكويت في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي. كما أشارت البعثة إلى أن تبسيط الحصول على الأراضي سيلغي عقبة رئيسية أمام القطاع الخاص.

٢٣) **ولفتت البعثة بأن تشجيع القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد من شأنه أن يُحسّن الكفاءة والتنافسية والتنويع.** ورغم أن التقدم الذي تم إحرازه في بناء أطر قانونية ومؤسسية والتقدم في العديد من المشاريع في السنوات الأخيرة، إلاّ أن عمليات التخصيص وبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تكتسب زخمًا بعد. وفي هذا الإطار، شجعت البعثة السلطات الكويتية على التعجيل بتنفيذ عمليات التخصيص المقررة والشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكلٍ شفاف وتنافسي والحد من التكاليف الخفية والالتزامات الطارئة على الحكومة، أخذًا في الاعتبار أثر ذلك على زيادة الإنتاجية وتعزيز تنمية القطاع الخاص.

٢٤)**أشارت البعثة إلى أن الإصلاحات في كلٍ من قطاع التعليم وسوق العمل من شأنها تعزيز توظيف الكويتيين في القطاع الخاص،** لا سيما إن الإصلاح الشامل للتعليم، بما في ذلك التدريب المهني المعزز يساعد على إنتاج قوة عاملة أفضل مهارة وأكثر إنتاجية. وينبغي على السلطات

الكويتية إصلاح نظام الأجور العامة والدعوم المقدمة للمواطنين العاملين في القطاع الخاص بجعلها مقيّدة زمنيًا وتستهدف فئة الشباب من الكويتيين.

٢٥)**شجعت بعثة الصندوق السلطات الكويتية التركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لدورها في خلق فرص العمل.** كما رحّبت البعثة بالمراجعة التي تمت على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتغييرات الأخيرة في صلاحيات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، لتشمل بالإضافة إلى الإقراض، تمويل راس المال، وتدريب أصحاب المشاريع وتشجيع اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ أفضل في سلاسل التوريد.

٢٦)**واختتمت البعثة بأن التنفيذ الجاد لهذه الإصلاحات من شأنه أن يُحقق مكاسب نمو كبيرة.** حيث تقدّر البعثة أن إعادة توازن الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار المعزز للنمو، وتعزيز الحوكمة، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد يُمكن أن تزيد إمكانات النمو في القطاعات غير النفطية لدولة الكويت إلى نحو ٥% مقارنةً بنحو ٤% حاليًا.

٢٠١٩/١/٢٨